



Global Partners
Governance



دليل الأحزاب السياسية لبناء التحالفات

أغسطس / آب 2014

رانيا زادة
نيك سيجلر
نيك هارفي

التحالفات الانتخابية في مصر... تحديات البنية والإدارة والبيئة

رانيا زادة

باحثة بمندى البدائل العربي للدراسات

شهدت مصر منذ عام 2011 العديد من الاستحقاقات الانتخابية التي جرت معظمها في ظل بناء الأحزاب ما بعد ثورة 25 يناير مما فرض على هذه الأحزاب -سواء القديمة التي كانت تعيد هيكلة نفسها أو الجديدة التي ما زالت في طور البناء- الدخول في هذه الاستحقاقات عبر تحالفات.

بدأت فكرة التحالفات بعد ثورة يناير مع الانتخابات البرلمانية عام 2011، حيث تمخضت عنها 4 تحالفات رئيسية: التحالف الديمقراطي الذي قاده حزب الحرية والعدالة وشارك فيه حزب الكرامة، والتحالف الإسلامي الذي قاده حزب النور والأحزاب الخارجة من عباءة السلفية سواء العلمية أو الجهادية، وتحالف الكتلة المصرية بقيادة حزبي المصري الديمقراطي والمصريين الأحرار، وتحالف الثورة مستمرة الذي كان محوره أحزاب التحالف الشعبي ومصر الحرية والتيار المصري.¹

رغم تغير الظروف في عام 2014 فإن هناك تشابه بين ما حدث في التحالفات التي تشكلت عام 2011 والتحالفات التي تتشكل حاليا، فقد كان التحالف الديمقراطي يهدف إلى مواجهة فلول نظام مبارك باعتبار الإخوان المسلمين فصيل شارك في ثورة يناير 2011. وها هي التحالفات الحالية تتشكل وفي ذهنها التخوف من عودة الإسلاميين والخوف على مدينة الدولة، أي أن القضية تتعلق في الحالتين بالسعي إلى استبعاد مجموعة معينة أو فصيل بعينه وهزيمته في الانتخابات، وهناك استقطاب حقيقي بين القوى المدنية والقوى الإسلام السياسي. كما يتشابه حزب المصريين الأحرار في 2014 مع تجربة حزب الوفد في 2011، فحتى الآن لم يعلن "المصريين الأحرار" عن انضمامه إلى أي تحالف انتخابي، إذ يبدو أنه سيخوض الانتخابات القادمة منفردا، خصوصا أنه يمتلك من القدرات المادية ما يؤهله لتمويل الانتخابات، فضلا عن امتلاكه للأداة الإعلامية التي مكنت تحالف الكتلة المصرية من تحقيق مكاسب لافتة للنظر في انتخابات برلمان 2011، كما يعتقد أن الحزب سيركز أكثر على المقاعد الفردية.

يظهر اختلاف آخر بين التحالفات في 2011 وفي 2014 والذي يكمن في قانون الانتخابات، ففي عام 2011، شاركت الأحزاب والقوى السياسية في صياغة قانون الانتخابات والذي نتج عنه حل البرلمان نتيجة لعدم دستوريتها بينما تم صياغة القانون الحالي بمعزل عن توافق حقيقي بين الأحزاب، وعلى الرغم من اعتراض الأحزاب كافة على القانون الحالي، إلا أن الملاحظ هو التعامل مع هذا القانون كونه أمرا واقعا وتتشكل التحالفات الحالية وفقا له، وعلى الرغم من قيام مجموعة من الأحزاب -خاصة أحزاب التحالف المدني الديمقراطي - بتقديم مجموعة من الانتقادات والتوصيات للجنة الإصلاح التشريعي إلا أنه لا يوجد في الأفق ما يظهر وجود نوايا لتعديل القانون الحالي.

يظهر الاختلاف الآخر بين تحالفات 2011 وبين تحالفات 2014 في طبيعة نظام الحكم الذي تم إقراره في دستور 2014، حيث تبنى الدستور الحالي النظام المختلط الأقرب للشبه رئاسي والذي يعني إعطاء مساحة أكبر للأحزاب داخل البرلمان سواء من خلال الموافقة على الحكومة المختارة من جانب الرئيس أو من خلال قيام حزب الأكثرية باختيار الحكومة. وتقلنا هذه النقطة إلى نقطه في غاية الأهمية، إن كانت التحالفات التي تم تشكيلها في 2011 مقبولة نوعا ما خاصة بعد ثورة يناير 2011 والرغبة في دخول الأحزاب الجديدة البرلمان لتحقيق أهداف الثورة ومن ثم تم التفاوض عن التناقضات بين الأحزاب المكونة للتحالف فهل يمكن - مع طبيعة النظام المختلط- التناهل مع مثل هذه التناقضات في تحالفات 2014؟ وهل يمكن للأحزاب في ظل القانون السابق الإشارة له القيام بهذه المهمة؟²

في هذا الإطار تواجه كافة التحالفات مجموعة من التحديات يمكن حصرها في ثلاث مستويات، المستوى الأول والمتعلق ببناء التحالف، المستوى الثاني خاص بإدارة التحالفات والمستوى الأخير يرتبط بالبيئة المؤثرة في عمل هذه التحالفات.

المستوى الأول: بناء التحالفات

تواجه كافة الأحزاب معضلة اختيار الأحزاب الحليفة، وتاريخ التحالفات في مصر يؤكد على وجود هذه الأزمة والتي بدأت في عام 1984 عندما دخل حزب الوفد في تحالف مع الإخوان المسلمين إلا أن التحالف انتهى عام 1987 بسبب العديد من المشاكل أبرزها انسحاب العديد من أعضاء حزب الوفد من الحزب واتهامهم للإخوان المسلمين بعدم اتباع سياسات التحالف، وكان هناك تحالف آخر بين الإخوان المسلمين وحزب العمل والذي انتهى بشبه اندماج سرعان ما تم اجهاضه بتفجير الحزب من الداخل، وبالتالي فتشكيل التحالفات من أحزاب ذات أيديولوجيات وخلفيات مختلفة تنتهي عادة بالفشل. مثل ما حدث مع التحالف الديمقراطي في برلمان 2011 عندما تم تشكيله من حزب الحرية والعدالة وبعض الأحزاب المدنية الأخرى ويرجع ذلك الأمر لضعف الأحزاب التي تحاول دائما الانضمام أو التحالف مع حزب قوي نسبيا يحقق لها مكاسب انتخابية بغض النظر عن التشابه أو الاختلاف بين الأحزاب. ويظهر أيضا في تحالف الكتلة المصرية في 2011 والذي ضم أحزابا ذات برامج اقتصادية متنافرة تحت مسمى المدنية مما لم يمكنها من التنسيق بين أعضائها داخل البرلمان ومن ثم يثار التساؤل لأي معيار يكون اختيار الحلفاء؟ من خلال المقابلات التي تم إجرائها مع الأحزاب ومن خلال تجارب التحالفات السابقة هناك مجموعة من المعايير تتحكم في اختيار الحليف:

- الظرف السياسي المملى على الأحزاب خلال الفترة السابقة للاستحقاق الانتخابي، وهو ما أثبتته تحالفات 2011 وما تظهره التحالفات الحالية.
- التشابه في الأفكار والبرامج وهو ما اتضح جلياً مع قائمة الثورة مستمرة التي رفضت الانضمام للكتلة المصرية وكان معيار الاختيار الالتفاف حول مبادئ الثورة، فكان الهدف هو التمايز عن الأحزاب الكبيرة وتحقيق نوع من التمايز، واتضح هذا المعيار أيضاً مع تجربة حزب النور في 2011 الذي شكل تحالفاً إسلامياً.
- اختيار أحزاب قوية بغض النظر عن الاتفاق والاختلاف حول السياسات وهو ما حدث مع التحالف بين الحرية والعدالة وحزب الكرامة في 2011.

ومن خلال التجارب السابقة يمكن القول أن الأحزاب المتشابهة في البرامج والسياسات هي المرشحة للاستمرارية، أي لا بد وأن يكون هناك نوعاً من التقارب السياسي بين الأحزاب المكونة للتحالف والتوافق على الأولويات السياسية حتى تستمر هذه الأحزاب في عملها داخل البرلمان وتقوم بتمرير القوانين التي تعتقد في قدرتها على تحقيق الصالح العام.

ترتبط مسألة اختيار الحلفاء بمسألة إقناع القواعد الحزبية، وتواجه الأحزاب صعوبة حقيقية مع قواعدها في حالة دخولها في تحالف لا يقوم على تبني نفس الرؤى والأولويات، ولذلك تعمل الأحزاب كافة على محاولة إقناع قواعدها بترتيب الأولويات ويعتمد ذلك أيضاً بالمعايير السابق ذكرها والتي وفقاً لها يحدد كل حزب اختياره للحلفاء، فحزب الوفد حاول إقناع قواعده بخطورة الظرف الراهن وضرورة الدخول في تحالف انتخابي وعدم تكرار تجربة 2011 في النزول منفرداً لمواجهة خطر تنظيم الإخوان، أيضاً حاول حزب النور إقناع قواعده بضرورة الحفاظ على المصلحة الوطنية والدخول في تحالف انتخابي لا يضم أحزاباً إسلامية خاصة بعد تأييد الأخيرة لمحمد مرسي ورفضها للمسار الحالي. كما يواجه التحالف المدني الديمقراطي الآن صعوبة في الانضمام لبعض التحالفات الجديدة نظراً لأنها تضم أحزاباً أعلنت دعمها المطلق للسلطة الحالية وهو ما يختلف مع توجه التحالف.

كما أن الأجنحة الشبابية في معظم الأحزاب تتخذ موقفاً سلبياً من التحالفات التي تطرحها القيادات وترى فيها قدر من الانتهازية، وتمتلك رؤية أكثر ميدانية وأقل مرونة، على مدار العامين لم تنتج الأجنحة الشبابية في فرض رؤيتها على التحالف سوى في تحالف الثورة مستمرة، والذي حقق مقارنات بالظروف المحيطة به- قدراً من النجاح كان يمكن البناء عليه.

المستوى الثاني: إدارة التحالفات

على الرغم من أن الانتخابات فرصة لكي تقوم الأحزاب بطرح برامجها السياسية، إلا أن ما يحدث في ظل ضعف هذه الأحزاب وعدم تواصلها بشكل كافي مع المواطنين فضلاً عن وجود شروط موضوعية تفرض فكرة التحالفات الانتخابية- قد أثر على قدرة هذه الأحزاب على صياغة برنامج انتخابي خاصة في حالة ما أن قررت هذه الأحزاب الدخول في تحالفات مع أحزاب تتناقض معها في البرنامج ومن ثم كان اللجوء لرؤية عامة وليس برنامجاً تفصيلياً مثل الاتفاق على شعارات 25 يناير و30 يونيو.

وعلى الرغم من وجود رؤية للتعاون إلا أنه لا توجد آليات لحل الخلاف وتطور الآليات باختلاف وتطور المواقف، فيعتبر الانسحاب من إحدى التحالفات بمثابة آليه لدى الأحزاب عند استشعارها صعوبة الاستمرار فيها، وأجمعت الأحزاب على آليه التعامل الفردي مع الخلافات فتلجأ القيادات لحسمها بشكل شخصي وهو ما يدل على سيطرة أشخاص بعينها على سلطة اتخاذ القرار وأن الأحزاب في مصر تقوم بالأساس على قوة أشخاص بها وليس ببرامجها.

تواجه جميع الأحزاب مشكلة اختيار المرشحين وذلك نظراً لتجريف الحياة السياسية في مصر في فترة نظام مبارك، وسيطرة الحزب الوطني وضعف الأحزاب، وبالتالي لم تختبر الأحزاب خاصة الوليدة بعد ثورة يناير كوادراتها في العمل البرلماني، كما تواجه كافة الأحزاب صعوبة في محاولة إقناع الأحزاب الأخرى بأحقيّة مرشحها في ترتيب القائمة في حالة التحالف، ومحاولة كل حزب الحصول على تمثيل مناسب. ومما يزيد الأمر صعوبة حالياً ضرورة تمثيل الفئات التي نص عليها الدستور الجديد في القائمة، فواجه مثلاً حزب النور أزمة في اختيار مرشحين أقباط، كما تواجه الأحزاب كافة صعوبة في اختيار مرشحين من ذوى الاحتياجات الخاصة، ولذلك تلجأ الأحزاب لتشكيل لجنة خاصة لاختيار المرشحين تقوم على عدد من المعايير، منها الكفاءة، حسن السمعة، شخصيات عامة، وغيرها من المعايير، ولكن مسألة اختيار المرشحين قد تؤدي إلى تفكك التحالف بل من الممكن أن تؤدي لانشقاقات داخلية في الأحزاب مكونة التحالف في حالة عدم التزام الأعضاء بقرارات أحزابها، خاصة وأن القانون الحالي يمنع تغيير الصفة التي ترشح وفقاً لها العضو.

تواجه الأحزاب أيضاً صعوبة في تشكيل القائمة وهو ما شاهدها في برلمان 2011 مع وجود قائمة نسبية، ومن ثم حاول كل حزب وضع مرشحيه في أول القائمة لكي يضمن تمثله في البرلمان، ولكن تغيير الوضع مع القانون الجديد الذي أقر نظام القائمة المغلقة المطلقة يهدد بضياح الأصوات التي قامت بالتصويت للقائمة الخاسرة، كما يتسبب عدم إعلان الدولة عن تقسيم الدوائر لحالة من الارتباك لدى التحالفات، وبالتالي ستجد الأحزاب صعوبة في طرح بعض مرشحها على المقاعد الفردية أم في القائمة؟.

لا تواجه التحالفات صعوبات خاصة بالاتفاق حول اختيار المتحدثين الرسميين أو الاتفاق على شعارات الحملة ولكن تسعى الأحزاب الكبيرة لوجود اسمها بشكل بارز في التحالف، وهو ما يجعل بعض الأحزاب تنضم لتحالف يظهر فيه اسم الحزب الأقوى، ولكن في نفس الوقت يمثل عائقاً أمام انضمام بعض الأحزاب أو الشخصيات العامة للتحالف. وقد تواجه الأحزاب صعوبات تتعلق ببنية الأحزاب الأخرى في نفس التحالف ومدى التزامها بما يتم الاتفاق عليه وعادة يأتي عدم الالتزام من جانب القواعد الحزبية.

يمثل القانون الحالي عائقاً أمام الأحزاب من خلال وضعه لمجموعة من العراقيل على تمثيل الأحزاب في البرلمان لاعتماده بالأساس على النظام الفردي، وكذلك لاعتماده القائمة المغلقة المطلقة، وإن كانت الحجة بأن الأحزاب في مصر ضعيفة وليس لها وجود في الشارع، فالدولة مسؤولة عن تقوية هذه الأحزاب، حيث نعتقد أن قوة الأحزاب تأتي من خلال الممارسة الفعلية، إذ إنها أحزاب حديثة النشأة بعد ثورة يناير، وإن كان هذا لا يفي في وقوعها في العديد من الأخطاء. كما يجبر هذا القانون الأحزاب على الدخول في تحالفات لعدم قدرتها حوض الانتخابات بشكل فردي.

وبفرض التفاعل المجتمعي أيضاً على الأحزاب الدخول في تحالفات فالمزاج العام الآن أقرب لفكرة التحالفات ومحاولة تجميع القوى المدنية خوفاً من عودة التيار الإسلامي. أيضاً يلعب التفاعل المجتمعي دوراً مؤثراً في اختيار بعض الأحزاب لتحالفات قائمة، فنسبة الأصوات التي حصل عليها المرشح الرئاسي حمدين صباحي قد تؤثر على مجموعة الأحزاب التي أيدته في البحث عن حلفاء آخرين. ويواجه حزب النور نفس المعضلة، فهناك حالة عامة لرفض تيارات الإسلام السياسي ومن ثم على حزب النور البحث عن شريك مدني يسمح له بتحقيق نتيجة مرضية داخل البرلمان.

أثرت أيضاً قضية التمويل على أداء الأحزاب وفرضت عليها الدخول في تحالفات لتعويض نقص الموارد المادية خاصة لدى الأحزاب الحديثة المرتبطة بشعارات الثورة، ولذلك لجأت التحالفات كافة للاعتماد على شخصيات معروف فيما عرف بظاهرة رعاة الأحزاب خاصة في انتخابات 2011. ويفرض القانون الحالي بعض القيود على أسقف الدعاية الانتخابية للأحزاب.

ترتبط بالنقطة السابقة مسألة القيود الإعلامية، فبعض الأحزاب لا تمتلك أدوات إعلامية تمكنها من الدعاية ولذلك تلجأ هذه الأحزاب للبحث عن حليف قوي يمتلك قدرات إعلامية تسهل عملية الدعاية.

الخاتمة:

يتضح من التجارب السابقة أن التحالفات الناجحة تقوم على أساس الأهداف والمصالح الواضحة والمشاركة، إلا أنها تتأثر بشدة بالبيئة السياسية المحيطة. ورغم بداية ثقافة التحالفات والعمل الجماعي خلال السنوات الثلاث الماضية إلا أنها ما زالت في طور التكوين وتحتاج إلى مزيد من الممارسة والخبرات خاصة على مستوى الإدارة وتطوير آلياتها لتكون أكثر تحديداً ووضوحاً وشمولاً. كما يجب التفريق بين التحالف الانتخابي والتحالف السياسي طويلة الأمد وإن يتم تحديد طبيعة هذا التحالف من اللحظة الأولى، فالتحالف السياسي يتطلب منظومة خاصة من الضوابط والتوازنات، بحيث يكون لدى الأحزاب المشاركة فيه رؤية مشتركة وواضحة، وأن تقرر من البداية ما يجب القيام به وما هي الإنجازات التي ترغب في تحقيقها. أما التحالفات الانتخابية فالأفضل لها محاولة تشكيل تحالفات مع الجماعات والأفراد الأخرى التي يمكن أن تعمل بفاعلية والتحرك معاً لمواصلة تمثيلها أمام البرلمان. وعلى المدى القصير هناك بعض المسائل العملية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار مثل عدد المقاعد في كل قائمة التي سيحصل عليها كل حزب، وتقدير عدد المقاعد التي سوف يحصل عليها منافسيهم، وتحديد المتحدثين باسم التحالف، إلا أنه حتى التحالفات الانتخابية يجب أن تتسم بقدر من التجانس فالتحالفات التي تضم أحزاب متعارضة هي تحالفات قصيرة الأمد غير مرشحة للاستمرار داخل البرلمان إذا تمكنت أن تستمر خلال الحملة دون انشاقات أو انسحابات.

هوامش

¹ الورقة تستند إلى مقابلات تمت مع 1 - أ/ عصام شبيحة (حزب الوفد) - 2 - أ/ جمال متولي (حزب النور) - 3 - د. عمرو الشويكي (برلماني سابق) - 4 - أ/ أحمد البحيري (التيار الشعبي) - 5 - أ/ خالد عبد الحميد (تحالف الثورة مستمرة).

² التحالف المدني الديمقراطي ينتهي من مذكرة تعديل قانون الانتخابات لتقديمها للرئيس خلال ساعات، 27 يونيو 2014، <http://is.gd/SuUsTe>

دليل الأحزاب السياسية لبناء تحالفات انتخابية

نيك سيجلر/عضو سابق بحزب العمال البريطاني

نيك هارفي/وزير سابق في الحكومة الإئتلافية ببريطانيا، وعضو برلمان بمجلس العموم البريطاني الحالي عن الحزب الديمقراطي الليبرالي.

التحالف أو الائتلاف الانتخابي هو وسيلة تستطيع بواسطتها الأحزاب السياسية ذات الآراء المتقاربة أن تلتقي لخوض الانتخابات و/أو للتعاون داخل البرلمان بغرض زيادة فرصتها في أن يكون صوتها ومعتقداتها السياسية مسموعة. وهو يستند إلى مبدأ أن العمل الجماعي يجعل تحقيق الديمقراطية أكثر سهولة. فإن الائتلافات والتحالفات هي وسيلة تستطيع الأقلية من خلالها أن تجعل آرائها مسموعة، حيث أنها تسهل الأمور على الأحزاب الصغيرة لكي يتم انتخابها.

اختيار الحلفاء

- التحالفات الناجحة أساسها أهداف مشتركة
 - « تأكد من الانضمام إلى الحزب/الأحزاب التي تشاركها في جزء كبير من آرائها وأفكارها حول السياسات الرئيسية. كن إيجابيا وليس سلبيا فمن الأفضل تشكيل تحالف لتحقيق أهداف إيجابية عن تشكيل تحالفات تعمل على وضع عراقيل ومنع أشياء من الحدوث.
- اختار حلفاء للمدى الطويل
 - « يجب التأكد من أن الشركاء الذين تختارهم متوافقين معك من الناحية السياسية وكذلك فيما يتعلق بأسلوب العمل. وتذكر أنه ومن حيث أسلوب العمل "تحالفات الوقت المناسب" نادرا ما تكون ناجحة أو ما تستمر لفترة طويلة.
- انضم إلى الأحزاب التي تشعر أنك تستطيع العمل معها
 - « إدارة حملة انتخابية والتعاون داخل البرلمان سوف يكون أسهل عندما تكون أساليب العمل أو تقنيات تنظيم الحملات متشابهة بين الأحزاب الشريكة.
- توصل إلى اتفاق حول القواعد المنظمة للائتلاف في مرحلة مبكرة
 - « يجب صياغة ما يشبه "مذكرة تفاهم" في مرحلة مبكرة لتوضيح كيفية عمل التحالف وكيفية حل النزاعات داخله (أنظر أدناه) وأساس قبول شركاء جدد في التحالف وكيفية تمويل أنشطة التحالف وما إلى غير ذلك. ولكن يجب أن يكون لديك استعداد للمرونة والوصول لحلول وسط.

الاتفاق على برنامج للسياسات

- يحدد البرنامج هوية مميزة للحزب أو الائتلاف عن الأحزاب والائتلافات الأخرى
 - « يحدد الناخبون من سيصوتون له على أساس البرنامج الانتخابي، وعليه فالبرنامج يجب أن يكون دقيقا وسهل الحصول عليه وأن يعكس الاتجاه الذي يرغب الائتلاف أن تلتزم به الدولة. كما يجب أن يوضح عناصر الاختلاف بينه وبين برامج ائتلافات/أحزاب سياسية أخرى.
- يتناول البرنامج الموضوعات الأساسية التي يهتم بها الناخبين
 - « يجب أن يعترض البرنامج الانتخابي للأمور التي تستحوذ على الجزء الأكبر من اهتمام "الشارع" أو جمهور الناخبين لا التي تستحوذ على اهتمام السياسيين. من أهم تلك الأمور، على سبيل المثال: الاقتصاد، البطالة، أسعار المواد الغذائية، التعليم والإسكان... إلخ.
- التوصل إلى اتفاق قبل تشكيل التحالف
 - « من الأفضل أن يتم الاتفاق على الخطوط العريضة للبرنامج الانتخابي قبل الدخول في التحالف. فذلك سوف يضمن حسن اختيار الشركاء المناسبين وسوف يساهم في خلق بيئة عمل تتميز بالمهنية.
- وضح "الخطوط الحمراء" الخاصة بالحزب
 - « عند الاتفاق على البرنامج الانتخابي مع الشركاء يجب تبنى الوضوح فيما يتعلق بـ"خطوطك الحمراء" أي السياسات التي تصر تماما عليها والسياسات التي تعارضها بشكل مطلق. فهذه هي الأمور التي قد تؤدي إلى فشل التحالف ولذلك من المهم أن يتم توضيحها مسبقا.
- وضح المجالات المسموح فيها بالخلاف
 - « يجب أيضا أن توضح لشركائك الجوانب التي يمكن أن تتقبل أن يكون للتحالف فيها رأي مختلف. ويمكن أن يتمثل ذلك في تصويت التحالف في اتجاه مخالف لك داخل البرلمان ولكنه لا يؤدي إلى فشل أو فض التحالف.
- ضع السياسات قبل الشخصيات
 - « من الطرق الجيدة لبناء وحدة التحالف والحملة الانتخابية هو ضمان وضع السياسات كأولوية قبل الشخصيات. بالرغم من أن الناخبين قد تجذبهم شخصية المرشحين -وحتى إذا كانوا يحترمونهم ويثقون في قدراتهم- فإن الأولوية الأساسية لديهم سوف تكون في الأغلب للسياسات والبرنامج الانتخابي الذي يقدمونه.

اختيار المرشحين

- تحديد معايير اختيار المرشحين
 - « وضع المعايير التي سيتم اختيار المرشحين للانتخابات على أساسها في مرحلة مبكرة مع أخذ المتطلبات التشريعية وكذلك مبادئ وأخلاقيات التحالف في الاعتبار. كما يجب أيضا تقرير المعايير التي سوف يتم على أساسها تحديد ترتيب مرشحي الأحزاب المختلفة على قائمة التحالف وما إذا كان مرشحو الأحزاب المختلفة داخل التحالف يسمح لهم بالتنافس أمام بعضهم البعض على مقاعد الدوائر الانتخابية.
- المرشحون هم واجهة الحزب السياسي أو الائتلاف
 - « إن المرشحين المختارين سوف يمثلون واجهة التحالف ولذلك يجب التأكد من أنهم يفهمون ويعبرون عن سياسات الحزب/ الائتلاف المراد إتباعها وكذلك المجتمع المؤيد المراد خلقه. أيضا يجب الحرص على اختيار مرشحين مجهزين للعمل بنشاط بحيث لا يكونوا مجرد رموزا للحزب، بل يكونوا قادرين على تسويق سياسات الحزب/الائتلاف.
- إنشاء لجنة مشتركة من قيادات وكبار أعضاء الأحزاب
 - « يجب التفكير في تشكيل لجنة مصغرة يمثل فيها شركاء الائتلاف لمراقبة العملية الكاملة لاختيار المرشحين. وفي الأغلب يجب أن تتكون هذه اللجنة من كبار الأعضاء في الأحزاب والذين لا يبتنون الترشح ويحظون باحترام جميع الشركاء.

إدارة الحملة الانتخابية

- وضع إستراتيجية موحدة للحملة الانتخابية
 - « العنصر الأساسي في تكوين أي ائتلاف هو الاتفاق على إستراتيجية الحملة الانتخابية وتحديد العناصر الأساسية الجاذبة للناخبين لزيادة فرص النجاح. ويجب أن يتم توحيد الحملة الانتخابية داخل الائتلاف والتأكد من عدم وجود احتمال لتعرض الائتلاف إلى انقسامات داخلية.
- اختيار المتحدثين الرسميين باسم الائتلاف
 - « يجب أن يتضمن اتفاق الأحزاب المؤتلفة على تحديد الأشخاص الذين سيتولون منصب المتحدثين الرسميين للائتلاف أثناء فترة الحملة الانتخابية وفي الغالب أيضا على المدى الطويل: من سيكون المتحدث الرسمي للائتلاف أمام وسائل الإعلام، وأثناء الاجتماعات الرئيسية وحول القضايا الأساسية في الحملة الانتخابية؟
- الإعداد المركزي للمواد الدعائية
 - « لتعزيز وحدة الحملة الانتخابية من المهم ضمان وجود درجة معقولة من المركزية للرقابة على مواد الدعاية الانتخابية. وذلك ليس فقط لتجنب الانقسام داخل الحملة ولكن أيضا لأنه سيساهم في ضمان تركيز الحملة على الموضوعات الرئيسية التي تم الاتفاق عليها وإلا يتم إستدراجها إلى مناطق وموضوعات غير ذات صلة.
- حارب معارضيك لا شركاءك
 - « التأكد من اقتناع جميع الشركاء بإستراتيجية الحملة الانتخابية وأن لكل منهم دور معين يلعبه. كما يجب التغلب على معظم المصاعب في أقرب فرصة وأن تكون هناك آلية لحل الخلافات (انظر أدناه).

التعاون داخل البرلمان

- التفكير على المدى الطويل
 - « من المرجح أن يستمر التحالف على الأقل طوال مدة البرلمان ولذلك فإنه من المهم لتذليل جميع المصاعب قبل البدء في العمل سويا داخل البرلمان. وسوف يساهم أيضا التفكير للمدى الطويل في منح التحالف الثبات والقوة وسلطة أكبر.
- الاتفاق على أساليب العمل
 - « في الأغلب سيكون من المفيد إنشاء لجنة تتكون بشكل عادل من جميع الشركاء لتنسيق عمل الأحزاب السياسية داخل البرلمان. كما أن أعضاء اللجنة يكونوا مسؤولين أيضا عن الانضباط داخل التحالف (على سبيل المثال التأكد من أن أعضاء التحالف يصوتون معا).
- الاتفاق على من يمثل التحالف داخل البرلمان
 - « يجب أن يتم في مرحلة مبكرة تحديد كيفية اختيار ممثلي التحالف في اللجان البرلمانية والهيئات الأخرى ومن سيتحدث نيابة عن التحالف حول الموضوعات الأساسية. المتحدثين الرسميين للتحالف.
- إنشاء آلية لمراجعة وتعديل السياسات
 - « يجب أن يتوصل التحالف إلى اتفاق واضح حول برنامج السياسات الذي سوف يسعى إلى تنفيذه داخل البرلمان وذلك قبل الانتخابات. وحيث أن المواقف والظروف تتغير مع الوقت فإنه من الضروري أن يكون التحالف قادرا على الاستجابة السريعة ولذلك من المهم أن يكون هناك آلية للمراجعة الدورية لبرنامج السياسات ولتحديد الإتجاهات المطلوبة لأعضاء التحالف لمساعدتهم في التصويت داخل البرلمان- مع أخذ "الخطوط الحمراء" و"مواضع الاختلاف" التي تم الاتفاق عليها سابقا، دائما في الاعتبار" (انظر أعلاه).
- الاتفاق حول دور التحالف في مساءلة الحكومة
 - « سواء إذا ما كان التحالف يساند الحكومة أو يعارضها سوف يلعب دائما دورا هاما في تطوير وتنمية الديمقراطية المصرية. فالحكومة الجيدة تحتاج إلى معارضة فعالة.

1. إعداد إطار واضح للتحالف

- تحديد حقوق ومسئوليات الشركاء في التحالف
« وجود اختلاف بين الأحزاب المستقلة التي يتكون منها الائتلاف هو أمر لا يمكن تجنبه وذلك فيما يتعلق بحجم الحزب وعدد أعضائه ومستويات التمويل والنطاق الجغرافي له... إلى آخره. لتجنب النزاعات الناتجة عن هذه الاختلافات يجب أن تحدد اتفاقية الائتلاف أو مذكرة التفاهم حقوق ومسئوليات كل حزب أو طرف داخل الائتلاف. كما يجب تحديد ما إذا كان دور الائتلاف سوف يقتصر على الانتخابات (تحالف انتخابي) أو أن الائتلاف سوف يستمر بعد وصول ممثلي الأحزاب إلى البرلمان (تحالف سياسي). في حالة تشكيل تحالف انتخابي يجب الاتفاق على أهداف معينة قصيرة المدى تتعلق بنتائج الانتخابات بينما في حالة التحالف السياسي يجب التركيز على الأهداف متوسطة/ طويلة المدى والتوافق حول أجندة للعمل التشريعي.

2. الحصول على دعم مؤيدي الأحزاب

- ضمان تأييد أعضاء الحزب الخاص بك لمبادئ التحالف
« من السهل أن تفشل أي اتفاقية تحالف إذا لم تحظ بدعم أعضاء الحزب ونشطائه. يجب التأكد كلما كان ذلك ممكنا من اطلاع الأعضاء على عملية بناء التحالف والاستماع لأرائهم والتأكد من وجود طريقة يستطيعون من خلالها التعبير عن موافقتهم أو رفضهم لاتفاقية التحالف قبل التوقيع عليها.

3. تسوية الخلافات بشكل سريع

- إقرار آلية لتسوية الخلافات
« لا مفر من ظهور خلافات داخل الائتلاف ولذلك من الضروري إقرار آلية لتسوية هذه الخلافات. كما يجب أن تكون هذه الآلية عادلة وشفافة وقادرة على الاستجابة السريعة باستخدام بعقوبات واضحة وفعالة. والأفضل غالبا هو إشراك أعضاء الحزب ممن لا يهتمون بشكل مباشر بالانتخابات في هذه اللجنة ولكن يحظون باحترام كبير ولديهم قدرة جيدة على الحكم الموضوعي في مثل تلك الأمور... كما أن آلية فض النزاعات يجب أن يتم إقرارها قبل ظهور أي خلافات بفترة طويلة- حتى لو لم يتم اللجوء إليها أبدا.

قائمة مراجعة دليل الأحزاب السياسية لبناء تحالفات انتخابية

اختيار الحلفاء

- تحديد الأهداف المشتركة
- اختيار حلفاء للمدى الطويل
- الانضمام للأحزاب التي تشعر أنك تستطيع أن تعمل معها
- التوصل إلى اتفاق حول القواعد المنظمة للائتلاف في مرحلة مبكرة

الاتفاق على برنامج للسياسات

- يحدد البرنامج هوية مميزة للحزب أو الائتلاف عن الأحزاب والائتلافات الأخرى
- يتناول البرنامج الموضوعات الأساسية التي يهتم بها الناخبون
- التوصل إلى إتفاق على البرنامج قبل تشكيل التحالف
- توضيح "الخطوط الحمراء" الخاصة بالحزب
- توضيح المجالات المسموح فيها بالخلاف
- وضع السياسات قبل الشخصيات

اختيار المرشحين

- تحديد معايير اختيار المرشحين
- المرشحون هم واجهة الحزب السياسي أو الائتلاف
- إنشاء لجنة مشتركة من قيادات وكبار أعضاء الأحزاب

إدارة الحملة الانتخابية

- وضع إستراتيجية موحدة للحملة الانتخابية
- اختيار المتحدثين الرسميين بإسم الائتلاف
- الإعداد المركزي للمواد الدعائية
- محاربة المعارضة وليس الشركاء

التعاون داخل البرلمان

- التفكير على المدى الطويل
- الاتفاق على أساليب العمل
- اختيار من سيمثل التحالف في المناصب الرئيسية داخل البرلمان
- إقرار آلية لمراجعة وتعديل السياسات
- الاتفاق حول دور التحالف في مساءلة الحكومة

ثلاثة مبادئ أساسية لإدارة الائتلاف

- إعداد إطار واضح للتحالف وتحديد حقوق ومسئوليات الشركاء في التحالف
- ضمان تأييد أعضاء الحزب الخاص بك لمبادئ التحالف
- إقرار آلية لتسوية الخلافات